



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة المالية

الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة

روما، 30 مايو/أيار - 1 يونيو/حزيران 2011

تقرير المفتش العام

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد **Suresh R. Sharma**

المفتش العام ومدير مكتب الرقابة

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 2700

ملخص

- ◀ وفقاً للمادة السادسة (2)(ب)(8) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، فإن هذا التقرير السنوي العاشر للمفتش العام، الذي يغطي الفترة يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2010، معروض على المجلس للنظر فيه. ويعطي التقرير صورة عامة للعمل الذي اضطلع به مكتب الرقابة تحت إدارة المفتش العام. وإلى جانب الاستراتيجية والمعايير والموارد والأنشطة وضمان الجودة، تعرض الوثيقة أيضاً رأي الضمان المقدم إلى المدير التنفيذي وتلخص النتائج والتوصيات المتخذة خلال عام 2010.
- ◀ والعمل السنوي الذي يقوم به مكتب الرقابة، يمكن المفتش العام من الإعراب عن رأي حول ما إذا كانت عمليات الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج توفر ضماناً معقولاً لتحقيق أهدافه. وقد غطت عمليات المراجعة في 2010 ما نسبته 44 في المائة من المخاطر المقيّمة في إطار عمليات المراجعة في البرنامج.
- ◀ وعلى غرار السنوات الماضية، لا تكشف أعمال الرقابة المنفذة والمبلغ عنها في 2010 أية نقاط ضعف هامة في العمليات الداخلية للرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج مما قد يترتب عليه أثر شامل على تحقيق أهدافه. وعلى هذا فقد خلصت أعمال الرقابة المنفذة إلى أن هناك إطاراً للضوابط الرئيسية كافياً لتحقيق الأهداف، غير أن من الممكن زيادة قوة هذا الإطار.
- ◀ وقد لوحظ في المراجعات الداخلية في المقر والمكاتب الميدانية، وجود نقاط قوة من قبيل زيادة اهتمام المديرين بتوصيات المراجعة الداخلية خلال عام 2010، وتجدد الاهتمام بتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، وزيادة الاعتراف بالمخاطر المتأصلة في العمل في البيئات الشديدة الصعوبة، والتحسينات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات، واستمرار الإقفال المالي المؤقت الكامل.
- ◀ أما نقاط الضعف العالية المخاطر فتشمل محدودية الضوابط الداخلية المتعلقة بالتدابير المتخذة في حالات الطوارئ المؤسسية وعدم كفاية تدريب الموظفين وإجراءات توجيههم فيما يخص التصدي للطوارئ. ولوحظ في إطار عمليات المراجعة عدم الوضوح في عملية اتخاذ القرارات في الحالات التي يكتنفها انخفاض الموارد، الأمر الذي يبرز عدم وجود استراتيجية مؤسسية لضمان وجود خطط احترازية وقت الموافقة على برنامج ما.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تحيط علماً بتقرير المفتش العام.

مشروع المشورة

- ◀ وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير العاشر للمفتش العام.

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2011/6/10-6

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير المفتش العام

للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2011/6-E/1
3 May 2011
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المفتش العام ومدير مكتب الرقابة: السيد S. Sharma رقم الهاتف: 2700-066513

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

وفقاً للمادة السادسة (2)(ب)(8) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، إن هذا التقرير السنوي العاشر للمفتش العام، الذي يغطي الفترة يناير/كانون الثاني-ديسمبر/كانون الأول 2010، معروض على المجلس للنظر فيه. ويعطي التقرير صورة عامة للعمل الذي اضطلع به مكتب الرقابة تحت إدارة المفتش العام. وإلى جانب الاستراتيجية والمعايير والموارد والأنشطة وضمن الجودة، تعرض الوثيقة أيضاً رأي الضمان المقدم إلى المدير التنفيذي وتلخص النتائج والتوصيات المتخذة خلال عام 2010.

والعمل السنوي الذي يقوم به مكتب الرقابة، يمكن المفتش العام من الإعراب عن رأي حول ما إذا كانت عمليات الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج توفر ضماناً معقولاً لتحقيق أهدافه. وقد غطت عمليات المراجعة في 2010 ما نسبته 44 في المائة من المخاطر المقيمة في إطار عمليات المراجعة في البرنامج.

وعلى غرار السنوات الماضية، لا تكشف أعمال الرقابة المنفذة والمبلغ عنها في 2010 أية نقاط ضعف هامة في العمليات الداخلية للرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج مما قد يترتب عليه أثر شامل على تحقيق أهدافه. وعلى هذا فقد خلصت أعمال الرقابة المنفذة إلى أن هناك إطاراً للضوابط الرئيسية كافياً لتحقيق الأهداف، غير أن من الممكن زيادة قوة هذا الإطار.

وقد لوحظ في المراجعات الداخلية في المقر والمكاتب الميدانية، وجود نقاط قوة من قبيل زيادة اهتمام المديرين بتوصيات المراجعة الداخلية خلال عام 2010، وتجدد الاهتمام بتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، وزيادة الاعتراف بالمخاطر المتأصلة في العمل في البيئات الشديدة الصعوبة، والتحسينات في حوكمة تكنولوجيا المعلومات، واستمرار الإقفال المالي المؤقت الكامل.

أما نقاط الضعف العالية المخاطر فتشمل محدودية الضوابط الداخلية المتعلقة بالتدابير المتخذة في حالات الطوارئ المؤسسية وعدم كفاية تدريب الموظفين وإجراءات توجيههم فيما يخص التصدي للطوارئ. ولوحظ في إطار عمليات المراجعة عدم الوضوح في عملية اتخاذ القرارات في الحالات التي يكتنفها انخفاض الموارد، الأمر الذي يبرز عدم وجود استراتيجية مؤسسية لضمان وجود خطط للطوارئ وقت الموافقة على برنامج ما.

مشروع القرار*

يحيط المجلس التنفيذي علماً بـ "تقرير المفتش العام" (WFP/EB.A/2011/6-E/1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

- 1- أنشئ مكتب المفتش العام في عام 1994 وقدم تقريره الأول إلى المجلس عام 1996. وبموجب تعديلات النظام الأساسي للبرنامج، تقدم تقارير المفتش العام سنوياً؛ وهذا التقرير هو العاشر من تقارير المفتش العام وهو يغطي عام 2010.
- 2- ويقوم مكتب الرقابة بوظيفة المراجعة تحت إدارة المفتش العام مع الالتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين؛ وتتفق وظيفة المكتب الخاصة بالتحقيق مع المعايير الموحدة للتحقيقات.
- 3- ويتضمن هذا التقرير أربعة أقسام: (1) أهداف مكتب الرقابة ووظائفه؛ (2) رأي الضمان لعام 2010؛ (3) عرض عام لأنشطة المراجعة والتفتيش والتحقيق وغيرها من الخدمات الاستشارية، مشفوعاً بالملاحظات؛ (4) الأنشطة المقررة لعام 2011.

السياق

الأهداف والاستراتيجيات

- 4- يقوم مكتب الرقابة، في دعمه لأهداف البرنامج الاستراتيجية، بخدمات الرقابة المستقلة ويقدم الضمان إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بحسن الحوكمة والمساءلة.

الوظائف

- 5- يقدم مكتب الرقابة الضمان إلى المدير التنفيذي فيما يتعلق بالحوكمة والسياسة والمخاطر والموارد والعمليات والمساءلة، وذلك عن طريق خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية. كما يبسر المكتب اعتماد أفضل لممارسات الأمم المتحدة والقطاع الخاص وتنفيذها تمكيناً للمديرين من تقديم الضمان الخاص بعملهم إلى المدير التنفيذي.
- 6- ويقدم مكتب الرقابة الداخلية المستقلة من خلال عملية المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وغيرها من الخدمات الاستشارية التي يضطلع بها المكتب توجيهاً لتحسين عمل البرنامج. وهو مسؤول أمام المدير التنفيذي مباشرة ويقدم المعلومات إلى المجلس في التقرير السنوي للمفتش العام.
- 7- وإدارة البرنامج هي المسؤولة عن وضع أساليب الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر والحفاظ عليها بصورة فعالة لضمان بلوغ أهداف البرنامج. ويقدم مكتب الرقابة إلى المدير التنفيذي رأياً بشأن مدى كفاية هذه الأساليب وفعاليتها.

تخصيص الموارد والتوظيف

- 8- ارتفعت مخصصات ميزانية مكتب الرقابة من 11.6 مليون دولار أمريكي في 2008-2009 إلى 13.8 مليون دولار أمريكي في 2010-2011، أنفق منها 5.8 مليون دولار أمريكي (42 في المائة) خلال عام 2010، على النحو المبين في الجدول 1.

الجدول 1: ميزانية مكتب الرقابة (بالآلاف الدولارات الأمريكية)			
2011-2010	2009-2008	2007-2006	
13 848	11 652	9 109	مخصصات الميزانية
* 5 816	9 598	9 706	النفقات الفعلية

* النفقات الفعلية لعام 2010 وحده.

- 9- وارتفع عدد الوظائف من 31 وظيفة في 2009 إلى 33 وظيفة في 2010، للقيام أساساً بعمليات التفتيش، وذلك بالاعتماد على التحويل المقدم للمكتب من حساب دعم البرامج والإدارة.

الجدول 2: عدد موظفي مكتب الرقابة				
2010	2009	2008	2007	
25	23	20	20	من الفئة الفنية
8	8	8	10	من فئة الخدمات العامة
33	31	28	30	المجموع

- 10- ومع أن عام 2010 لم يشهد إنشاء أكثر من وظيفتين، فإن حالة الوظائف الشاغرة وحركة تبديل الموظفين اضطرت المكتب إلى تعيين ثمانية من الموظفين الجدد خلال عام 2010، بينهم مدير مكتب المراجعة الداخلية في فبراير/شباط ومدير مكتب التفتيش والتحقيق في أكتوبر/تشرين الأول. وقد غادر المكتب اثنان من الموظفين الفنيين، ونقل اثنان من الموظفين الجدد إلى المكتب من وحدات البرنامج الأخرى، في حين جاء ستة موظفين من خارج البرنامج. وبنهاية 2010، كانت في المكتب وظيفتان فنيتان شاغرتان وكذلك وظيفة واحدة شاغرة من فئة الخدمات العامة.
- 11- إضافة لذلك، تم استئجار ثلاثة موظفين فنيين وموظف واحد من فئة الخدمات العامة باستخدام موارد إضافية خصصت للمكتب لتنفيذ إصلاحات نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل.

التنسيق والاتصال والتوعية

- 12- كجزء من جهود مكتب الرقابة الرامية إلى تحديد الاتجاهات الناشئة وتطوير الممارسات المبتكرة والترويج للشفافية وتيسير نقل المعرفة، اضطلع المكتب بالأنشطة التالية.
- 13- الإبقاء على الاتصالات مع جميع الشعب المعنية في المقر. ويتعاون مكتب التفتيش والتحقيق بصورة خاصة مع أمين المظالم وفرع علاقات الموظفين في شعبة الموارد البشرية ومكتب الأخلاقيات ومكتب الشؤون القانونية. ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية بصورة خاصة مع الجهات التالية: (1) مكتب التقييم، من خلال إطلاعه على خطة عمل المكتب والنتائج ذات الصلة؛ (2) شعبة إدارة الأداء والمساءلة، بإطلاعها على المعلومات الخاصة بالمخاطر ومتابعة التوصيات؛ (3) المراجع الخارجي للحسابات، بإطلاعه على استراتيجيات المكتب للمراجعة وخطة عمله وتقارير المراجعة الداخلية.
- 14- وعقد اجتماعات منتظمة مع لجنة المراجعة وفيها يعرض المكتب خطة عمله وتقاريره الفصلية وتقارير المراجعة الداخلية.

- 15- وتشمل الاجتماعات الأخرى التي يحضرها المكتب اجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، واجتماعات مؤتمر المحققين الدوليين في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والاجتماع المشترك الأول لمكاتب الرقابة الداخلية في الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والذي يتمثل هدفها في تبادل الأفكار والطرائق ومناقشة فرص التعاون. كما قدم مكتب الرقابة التدريب الخاص بمراجعات تكنولوجيا المعلومات لمراجعي الحسابات في وكالات الأمم المتحدة.
- 16- ويتمتع المفتش العام بصفة المراقب في لجنة الاستثمار ولجنة التوظيف واللجنة التوجيهية لنظم المعلومات الإدارية ولجنة السلع الأساسية والنقل والتأمين ولجنة السياسات. كما يشارك في اجتماعات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الضمان

- 17- تنتهج استراتيجية وخطة عمل الضمان في مكتب الرقابة نهجاً يستند إلى المخاطر. ويشمل ذلك الحصول على ضمان المراجعات حول العمليات والعمليات الفرعية التي أنشئت لإدارة المخاطر وبلوغ أهداف البرنامج. ونظراً لأن البرنامج منظمة عالمية لامركزية، فإن الحصول على ضمان المراجعات يتطلب تقديراً للمخاطر يغطي العمليات الجارية في كل وحدة تنظيمية في مختلف أنحاء العالم. ويقوم المكتب بعد ذلك بتقييم واختيار الكيانات والعمليات التي يتعين مراجعتها في كل من تلك الوحدات، كما يحدد نسبة المخاطر المقيمة بالمراجعة والتي يتعين تغطيتها بغية التمكن من تقديم الضمان العام المطلوب. وترمي خطة عمل المكتب السنوية إلى تقديم تغطية كافية وعريضة لعمليات البرنامج الأساسية لتمكينه من وضع رأي الضمان السنوي المقدم إلى المدير التنفيذي حول ما إذا كانت عمليات الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر توفر ضماناً معقولاً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج.
- 18- وفي عام 2010، بدأ العمل في تقييم المخاطر بطريقة جديدة لتحديد مدى تغطية عمليات المراجعة اللازمة في 2011. وتراعى، في تقييم مخاطر المراجعة، المخاطر المحددة خلال إدارة المخاطر المؤسسية للبرنامج، ثم يصبح ضمان عمليات المراجعة معلومات مرتدة يستفاد منها في إدارة المخاطر المؤسسية. وتقيم عمليات المراجعة الفردية تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، ويقوم المكتب بعد تنفيذها بالكامل بتقديم الضمان الفردي حول ملاءمة عمليات إدارة المخاطر وفعالية التصدي للمخاطر وكفاءتها وما يتصل بها من أنشطة تتعلق بالضوابط، وحول اكتمال الإبلاغ عن إدارة المخاطر ودقته.
- 19- ويتمثل الهدف الطويل الأجل لمكتب الرقابة في التخطيط لأعمال رقابة كافية وتنفيذها بما يمكنه من التوصل إلى رأي ضمان عام حول كفاية وفعالية الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر من حيث تحقيق أهداف البرنامج. وإلى أن يتمكن مكتب الرقابة من تحقيق هذا الهدف، فإنه سيعتمد إلى تقديم ضمان بديل.
- 20- وقد كان نطاق المراجعة في 2010، عند تحليله وفقاً للطريقة الجديدة لتقييم المخاطر والمستخدم في خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2011، يغطي 44 في المائة من المخاطر المقيمة عن طريق عمليات المراجعة في البرنامج، وهي تمكن من إصدار رأي الضمان التالي:

على غرار السنوات الماضية، لم تكشف أعمال الرقابة المنفذة والمبلغ عنها في 2010 أية نقاط ضعف هامة في عمليات الضوابط الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر في البرنامج، ويمكن أن تخلف أثراً شاملاً على تحقيق

أهداف البرنامج. وعلى هذا فقد خلصت أعمال الرقابة المنفذة إلى أن هناك إطاراً للضوابط الرئيسية كافياً لتحقيق الأهداف، غير أن من الممكن تعزيزه.

21- وخلال عام 2010، لم يطرأ أي تدخل من جانب الإدارة في تخطيط عمل المكتب أو الإبلاغ عنه، كما لم يشهد المكتب أية قيود على موارده أو غير ذلك من المسائل التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

نظرة عامة على أنشطة الرقابة والملاحظات المتصلة بها

ملخص الأنشطة الرئيسية

22- يبين الجدول 2 أنشطة الرقابة خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتضمن الملحق الأول عمليات المراجعة المضطلع بها في 2010 والتقارير الصادرة في نفس العام، مع تحديد درجات المخاطر لكل مراجعة في الملحق الأول.

الجدول 3: أنشطة مكتب الرقابة							
السنة	عمليات المراجعة الداخلية			عمليات التحقيق		عدد القضايا التفتيش	
	عدد التقارير الصادرة	عدد مهام المراجعة المكتملة	الاستعراضات المكتبية	الخدمات الاستشارية	عدد الحالات المسجلة		عدد الحالات المكتملة (بتاريخ 2010/12/31)
2008 ⁽¹⁾	45	27	9	55	49	41	
2009	20	22	0	36	64	60	
2010	31 ⁽²⁾	24	0	22	89	55	

(1) عدد التقارير مرتفع بوضوح في 2008 نظراً لتصفية التقارير المتأخرة.

(2) العدد يشمل تقريراً عن تقييم المخاطر السابق على عملية المراجعة.

23- وبالإضافة إلى عمليات المراجعة الداخلية والتحقيق والتفتيش، يتلقى مكتب الرقابة طلبات لتقديم خدمات استشارية. وقد تباينت كثيراً أهمية هذه الطلبات خلال عام 2010، غير أنها كانت عموماً تتصل بالسياسات والمبادئ التوجيهية الجديدة والعلاقات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المانحين. وشملت المهام الرئيسية ما يلي: (1) إبداء المشورة حول زيارات التحقق عن طريق الطرف الثالث التي قامت بها بعثات موفدة من مكتب المساءلة التابع لحكومة الولايات المتحدة والهيئة الأوروبية لمراجعي الحسابات؛ (2) استعراض التغييرات المقترحة على دليل النقل؛ (3) المساعدة في عملية تعيين مراجع الحسابات الخارجي؛ (4) استعراض مسودات تعميمات المدير العام حول مسائل من قبيل لجنة الاستئثار والمدفوعات المقدمة كهباء واللجنة التوجيهية لنظام المعلومات الإدارية.

مكتب المفتش العام

24- في 2010، شمل العمل الذي قاده مكتب الرقابة لتحسين الشفافية في البرنامج وضع سياسة إعلان تقارير المراجعة الداخلية أمام الدول الأعضاء، وسياسة مكافحة التدليس ومكافحة الفساد. وقد وافق المجلس على السياستين في دورته العادية الثانية لعام 2010.

25- وتحدد سياسة إعلان تقارير المراجعة الداخلية الشروط التي سيقوم المدير التنفيذي بموجبها بإتاحة تقارير المراجعة الداخلية في البرنامج، بعد إصدارها بصيغتها النهائية، للممثلين الدائمين المعتمدين لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً

لها. وتطبق هذه السياسة على التقارير الصادرة بعد موافقة المجلس. ولم يرد أي طلب خلال عام 2010 للحصول على أي تقرير داخلي.

المراجعة الداخلية

- 26- استندت خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية لعام 2010 إلى تقدير للمخاطر نفذ في عام 2009. وقد أكمل مكتب المراجعة الداخلية 78 في المائة من خطة العمل. وأجريت المراجعات الداخلية وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- 27- وكانت خطة العمل ترمي إلى أن تغطي عمليات المراجعة 59 في المائة من مخاطر البرنامج المقيمة عن طريق المراجعة في عام 2010 باتباع طريقة قياس المخاطر المستخدمة في خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2011. وبلغت التغطية الفعلية في عام 2010 نسبة 44 في المائة من المخاطر المقيمة عن طريق المراجعة. وأسفرت عمليات المراجعة المبلغ عنها في 2010 عن تقييم غير مُرضٍ لما نسبته 22 في المائة من المخاطر المقيمة عن طريق المراجعة.
- 28- وحدد مكتب المراجعة الداخلية تسعة مجالات نشاط تشمل جميع عمليات البرنامج. وأبلغ مكتب المراجعة الداخلية عن الأوضاع في مجالات النشاط هذه في 30 تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية تغطي أنشطة منفذة في 21 بلداً وفي المقر. ويبين الجدول 4 عدد العمليات المغطاة ومستوى تقييم المخاطر، لكل مجال بمقارنة 2010 مع عام 2009.

الجدول 4: عمليات المراجعة ودرجات المخاطر				
2010		2009		مجالات عمليات المراجعة
المستوى المتوسط لتقدير المخاطر ⁽¹⁾	عدد عمليات المراجعة التي تغطي مجال النشاط	المستوى المتوسط لتقدير المخاطر ⁽¹⁾	عدد عمليات المراجعة التي تغطي مجال المراجعة	
2.2	17	1.7	10	الحكومة
1.7	14	1.8	8	إدارة المخاطر
1.8	23	2.1	15	الإدارة المالية والإبلاغ المالي
2.0	24	2.3	9	إدارة العمليات والبرامج
2.1	16	1.7	9	خدمات الدعم
2.3	3	3.0	2	العلاقات الخارجية
2.4	5	1.7	4	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها
2.0	4			البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
2.5	2			مشاريع تكنولوجيا المعلومات
	108		57	المجموع

(1) 1 = مخاطر منخفضة؛ 2 = مخاطر متوسطة؛ 3 = مخاطر عالية.

- 29- وتبين نتائج عمليات المراجعة في عام 2010 انخفاضاً في المخاطر في مجالات الإدارة المالية والإبلاغ المالي، وإدارة العمليات والبرامج، والعلاقات الخارجية. وقد جاء هذا الانخفاض أساساً نتيجة لتركيز عمليات المراجعة لعام 2010 على الأسباب الكامنة لنقاط الضعف في هذه المجالات، مما أدى إلى إصدار توصيات لمجالات نشاط. وبسبب هذا التركيز، أظهرت نتائج المراجعة عام 2010 زيادة في المخاطر في مجالات الحكومة وخدمات الدعم وتكنولوجيا المعلومات، مما

أدى إلى تسليط الأضواء على الحوكمة وغيرها من التحسينات المؤسسية اللازمة للتمكين من الأخذ بتحسينات في ميدان المعاملات والعمليات. ويرد أدناه شرح لنقاط الضعف المحددة.

30- تقييم كل عملية مراجعة وفقاً للنظام المنسق لمستويات تقييم في منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن الجدول 5 نتائج مستويات تقييم عمليات المراجعة لعام 2010، ويبين عدد تقارير المراجعة الصادرة عند كل مستوى والقيمة الإجمالية للمخاطر التي غطتها هذه المراجعة.

الجدول 5: نتائج مستويات تقييم عمليات المراجعة لعام 2010			
مستوى التقييم	التعريف	عدد التقارير الصادرة	نسبة المخاطرة المقيّمة بالمراجعة
مُرَض	الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر أنشئت بالقدر الكافي وتعمل جيداً. لم تحدد أية مشاكل من شأنها أن تؤثر بقوة على تحقيق أهداف الكيان الخاضع للمراجعة	8	4
مُرَض جزئياً	الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر أنشئت بصفة عامة وهي تعمل، غير أنها تحتاج إلى تحسين. وتم تحديد مشكلة واحدة أو عدة مشاكل يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف الكيان الخاضع للمراجعة	18	18
غير مُرَض	الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر لم تُنشأ أو أنها لا تعمل جيداً. والمشاكل التي تم تحديدها كبيرة لدرجة أنها تنذر بالمراس بقوة بتحقيق أهداف الكيان الخاضع للمراجعة	4	22
المجموع		30	44

31- وتقارير عمليات المراجعة الأربع التي قيّمت على أنها غير مُرضية، والتي تغطي 22 في المائة من المخاطر المقيّمة عن طريق المراجعة، هي التقارير الخاصة بالصومال والسودان (أجريت المراجعة في 2009 وأبلغ عنها في 2010) وأفغانستان وبوروندي. أما التقارير التي قيّمت على أنها مُرضية جزئياً فهي تشمل عمليات في بنغلاديش وتشاد وهائتي وأوغندا، حيث أجريت المراجعة عام 2009 وأبلغ عنها في 2010. وهذه النتائج ليست مفاجئة لأن عمليات المراجعة ركزت على مجالات اعتبرت عالية المخاطر. وتبين نتائج عمليات المراجعة في 2010 أن الضمان المعقول يمكن أن يكون معرضاً للمخاطر في سياق التصدي المؤسسي للطوارئ أو العمليات الكبيرة والمعقدة. ويتضمن الملحق الأول عمليات المراجعة والتقارير، مشفوعة بمستويات التقييم.

32- ويجري تقييم كل ملاحظة وتوصية تتعلق بالمراجعة وفقاً لطريقة تقييم المخاطر فيها. ويبين الجدول 6 عدد توصيات عمليات المراجعة الصادرة في 2010، حسب مستويات تقييم المخاطر.

الجدول 6: عدد توصيات المراجعة لعام 2010		
عدد التوصيات	التعريف	مستوى التقييم
	قضايا أو مجالات ناشئة من شأنها، إن تم تصحيحها، أن تحسن الضوابط الداخلية. وتتصل التوصيات المقدمة بالممارسات الفضلى وليس بنقاط ضعف تمنع تنفيذ النظم وبلوغ الأهداف.	مخاطر منخفضة
220	قضايا أو مجالات ناشئة تتعلق بمسائل لها تأثير هام على الضوابط ولكنها لا تتطلب عملاً فورياً. ويمكن للمسائل الملاحظة أن تمنع بلوغ الأهداف أو أن تترك مخاطر غير معالجة تؤثر على أهداف الكيان الخاضع للمراجعة.	مخاطر متوسطة
27	قضايا أو مجالات ناشئة تتعلق بمسائل هامة وأساسية في نظام الضوابط الداخلية. ويمكن للمسائل الملاحظة أن تمنع تحقيق أحد الأهداف المؤسسية أو تترك مخاطر غير معالجة تؤثر بقوة على أهداف البرنامج.	مخاطر عالية
247		المجموع

33- وقد تضمنت تقارير المراجعة الصادرة في 2010، 27 توصية من مستوى المخاطر العالية لمعالجة نقاط الضعف، وجميعها قبلتها الإدارة؛ وتم تنفيذ 9 منها في حين يجري تنفيذ التوصيات الـ 18 المتبقية.

نقاط القوة والضعف

34- لاحظت المراجعة الداخلية نقاط القوة والضعف التالية في الضوابط الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج.

← الحوكمة

35- جرى استعراض الحوكمة كجزء من 17 عملية مراجعة في المقر والمكاتب الميدانية: وتتصل العمليات التي استعرضت في هذا المجال بالحوكمة المؤسسية وإدارة العلاقات والشراكات مع الأمم المتحدة وإدارة الأداء والمساءلة.

36- **نقاط القوة.** نقاط القوة الرئيسية التي لوحظت تتصل بزيادة اهتمام الإدارة بتوصيات المراجعة الداخلية خلال عام 2010 وإنشاء اللجنة التوجيهية لنظام المعلومات الإدارية.

37- **نقاط الضعف.** لوحظت نقاط الضعف في الضوابط الداخلية المتعلقة بالتدابير المتخذة في حالات التصدي المؤسسي للطوارئ والتدريب على التصدي للطوارئ وإجراءات التوجيه القطرية المتصلة بها. ولاحظت عمليات المراجعة في ثلاثة من البلدان عدم الوضوح في اتخاذ القرارات في حالات تخفيض الموارد، مما يبرز عدم وجود استراتيجية مؤسسية ترمي إلى وجود خطط طوارئ جاهزة لوضع خطط للطوارئ قيد التشغيل وقت الموافقة على المشروعات.

← إدارة المخاطر

38- استعرضت عمليات تحديد المخاطر وتحديد أولوياتها وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها، وذلك كجزء من 14 عملية مراجعة في المقر والمكاتب الميدانية.

39- **نقاط القوة.** نقاط القوة الرئيسية التي لوحظت هي تجدد اهتمام الإدارة بتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية والاعتراف الواعي بالمخاطر المتأصلة في العمل في بيئات شديدة الصعوبة.

40- **نقاط الضعف**. تمثلت نقاط الضعف الرئيسية في أن إدارة المخاطر المؤسسية لم تنفذ في جميع المكاتب الميدانية ووحدات المقر في البرنامج.

← الإدارة المالية

41- استعرضت العمليات المتعلقة بالإبلاغ المحاسبي والمالي وبالخزانة والميزانيات والتكاليف، وذلك كجزء من عمليات المراجعة الـ 23 في المقر والمكاتب الميدانية.

42- **نقاط القوة**. نقاط القوة الرئيسية التي لوحظت هي استمرار الإقفال المالي المؤقت الكامل. وفي أعقاب الإقفال المالي في 30 سبتمبر/أيلول 2010، أعلنت النفقات الخاصة ببرامج النقد والقسائم بصورة متميزة.

43- **نقاط الضعف**. المشاكل الرئيسية التي لوحظت هي نقاط الضعف في الضوابط الداخلية المتعلقة بقروض السلع الأساسية والشطب ونقل الموارد والاتفاقات التعاقدية، ووجود مبالغ كبيرة مستحقة القبض على ذمة شكل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على بعض الحكومات والتي يعتبر استرجاعها غير مؤكد.

← إدارة العمليات والبرامج

44- العمليات المستعرضة في 24 عملية مراجعة في المقر والمكاتب الميدانية تتصل بإدارة المشروعات، ورصدها وتقييمها، والاستعداد للطوارئ ولوجستيات الاستجابة، والنقل التشغيلي، وتوريد الأغذية والمواد غير الغذائية، وإدارة السلع الأساسية، والخدمات اللوجستية الخاصة (أنظر الجدول 7).

الجدول 7: إدارة العمليات والبرامج		
مراجعة العمليات الفرعية ودرجات المخاطر فيها		
العملية الفرعية	عدد المراجعات التي تغطي العملية الفرعية	متوسط درجة المخاطر ⁽¹⁾
إدارة المشروع	20	2.0
رصد المشروعات وتقييمها	13	1.8
الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها	1	3.0
النقل التشغيلي	10	1.9
توريد الأغذية	8	1.8
توريد المواد غير الغذائية	16	1.8
إدارة السلع الأساسية	15	1.8
الخدمات اللوجستية الخاصة	1	2.0
المجموع		2.0

(1) 1 = مخاطر منخفضة؛ 2 = مخاطر متوسطة؛ 3 = مخاطر عالية.

45- **نقاط القوة**. نقاط القوة الرئيسية التي لوحظت هي اتباع الممارسات الجيدة في كثير من المكاتب القطرية في مختلف جوانب العمليات والضوابط الداخلية، بما فيها وضع وتنفيذ الاستراتيجيات القطرية والممارسات الجيدة في عمليات الموائى وتقليص حجم بعض المكاتب القطرية بصورة أديرت جيداً.

46- **نقاط الضعف.** نقاط الضعف الرئيسية التي لوحظت هي ضعف ضوابط التوريد، بما في ذلك عدم كفاية التحقق من الموردين وعدم وجود استراتيجية رسمية لتوريد السلع غير الغذائية. وفي بعض الأحيان عدم كفاية التحقق من أعداد المستفيدين ورصدها. وكشفت المراجعة الداخلية عن استمرار الضعف في قدرات بعض الشركاء المتعاونين والعمليات المالية وعمليات إدارة السلع الأساسية ونظم إدارة السلع الأساسية ومخصصات النقل وإدارة الباعة، بما في ذلك وضع القوائم القصيرة والتعاقد.

← خدمات الدعم

47- العمليات المستعرضة في 16 عملية مراجعة في المقر والمكاتب الميدانية تتصل بإدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، والإدارة الأمنية، والمعلومات المؤسسية وخدمات السفر (أنظر الجدول 8).

الجدول 8: خدمات الدعم مراجعات العمليات الفرعية ودرجات المخاطر فيها		
العملية الفرعية	عدد المراجعات التي تغطي العملية الفرعية	متوسط درجة المخاطر ⁽¹⁾
إدارة الموارد البشرية	10	2.0
إدارة الأصول	7	1.9
الإدارة الأمنية	9	2.2
المعلومات المؤسسية	1	2.0
خدمات السفر	2	2.0
المجموع		2.1

(1) 1 = مخاطر منخفضة؛ 2 = مخاطر متوسطة؛ 3 = مخاطر عالية

48- **نقاط القوة.** اتبعت المراجعة الداخلية الممارسات الجيدة في إدارة الأصول والموارد البشرية في بعض المكاتب القطرية.

49- **نقاط الضعف.** نقاط الضعف الرئيسية التي لوحظت هي عيوب المعايير الدنيا للأمن التشغيلي في بعض مواقع المرحلتين الأمنيتين 3 و4، وارتفاع التعرض لمعدل شغور الوظائف الفنية الدولية في المكاتب القطرية والمكاتب الفرعية في بعض المناطق غير الآمنة.

← العلاقات الخارجية

50- استعرضت استراتيجيات تعبئة الموارد في عمليتي مراجعة ميدانية: ولم يبلغ عن أية نقاط قوة أو نقاط ضعف ذات أهمية.

← مجالات عمليات تكنولوجيا المعلومات

51- العمليات المستعرضة في 5 عمليات مراجعة في المقر والمكاتب الميدانية تتصل بالتطبيقات والشبكات والهياكل الأساسية والمشروعات. وقد استعرضت هذه كلها بعد ذلك من حيث أهداف الضوابط الخاصة بإطار تكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها والذي أنشأته جمعية مراجعة نظم المعلومات ومراقبتها.

52- **نقاط القوة.** نفذ في المقر برنامج محسن للاتصالات والمعلومات وسيجري العمل على إقامته على الصعيد الميداني أيضاً. كما نفذت برمجية جديدة مضادة للفيروسات وهي تدار مركزياً وتشمل أنظمة لكفالة الأمن والمراقبة عن نقاط الاستخدام النهائية.

53- **نقاط الضعف.** كانت نقاط الضعف الرئيسية التي لوحظت تخص تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، خصوصاً في النماذج غير الموحدة في نظام ونغز 2؛ وضوابط نظم المدفوعات الالكترونية؛ وضعف ضوابط إدارة كلمات السر – وهو ضعف تحسن بعد المراجعة؛ وعدم وجود إطار للتطوير المستقبلي لمشروعات تكنولوجيا المعلومات. كما لاحظت المراجعة الداخلية أن الضمانات الخاصة بمدى ملاءمة ضوابط الأمن والتشكيل الالكتروني التي توكل المنظمة تنفيذها إلى مصادر خارجية مازالت غير كافية.

← تنفيذ توصيات المراجعات

54- خلال عام 2010، قدمت 27 توصية تخص مجالات عالية المخاطر و220 توصية تخص مجالات متوسطة المخاطر. ويبين الجدول 9 عدد توصيات المراجعات العالية المخاطر والمتوسطة المخاطر المتبقية في بداية 2010، والتوصيات المقدمة والمنفذة خلال 2010، والتوصيات المتبقية في نهاية العام.

الجدول 9: حالة تنفيذ توصيات المراجعات						
المجموع		تقارير 2010		المراجعة السابقة		مستوى المخاطر
متوسط	عالي	متوسط	عالي	متوسط	عالي	
571	20	0	0	571	20	متبقية بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2010
220	27	220	27	0	0	صدرت في 2010 *
791	47	220	27	571	20	المجموع
487	27	69	9	418	18	تم التنفيذ في 2010
304	20	151	18	153	2	متبقية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

* منها 18 توصية تخص مجالات عالية المخاطرة و105 توصيات تخص مجالات متوسطة المخاطرة صدرت في ديسمبر/كانون الأول 2010.

55- وقد استحدثت إدارة البرنامج، كجزء من تعزيزها للرقابة والمساءلة، عملية للمتابعة الفعالة لتوصيات المراجعة. وتساعد العملية على تحديد المسائل التي تتطلب تركيزاً مؤسسياً والحالات التي يتعين فيها زيادة توعية المديرين بأهمية الضوابط الداخلية. وقد أدت العملية إلى تخفيض كبير في عدد التوصيات غير المنفذة بالمقارنة مع السنوات الماضية.

عمليات التفتيش والتحقيق

56- تزود عمليات التفتيش المدير التنفيذي وكبار المديرين بمعلومات موضوعية حول المكاتب الميدانية ووحدات المقر. وتتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي: (1) مساعدة الإدارة على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد والامتثال للوائح البرنامج وقواعده وسياساته وقرارات المجلس؛ (2) تيسير المساءلة وضمان فعالية نظم الرصد؛ (3) تقديم توصيات بتدابير تروج للفعالية والكفاءة والنزاهة.

57- إن عمليات التحقيق هي عمليات تحليلية قانونية الأساس ترمي إلى جمع المعلومات بهدف تحديد ما إذا كان تصرف خاطئ قد حدث، وتحديد الأشخاص أو الكيانات المسؤولة في حالة حدوث مثل هذا التصرف. وهي تجري استجابة لاتهامات بانتهاك لوائح البرنامج وقواعده ومعاييره وغير ذلك من إصداراته الإدارية، ويتمثل هدفها فيما يلي: (1) تقدير

مدى ما طرأ من خسارة أو ضرر بالنسبة للبرنامج؛ (2) تحديد المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر؛ (3) منع حدوث مزيد من الخسارة أو الضرر؛ (4) التوصية باسترداد الأموال أو الأصول أو غير ذلك من تدابير التصحيح؛ (5) التوصية بتدابير لمنع حدوث الخسارة أو الضرر في المستقبل.

58- وخلال عام 2010، أصدر مكتب الرقابة دليلاً محدثاً للتحقيقات يشمل أفضل الممارسات والتوصيات التي أسفر عنها استعراض الأقران الخارجية.

59- ولم يضطلع بأية عمليات تفتيش رسمية خلال عام 2010، غير أن المفتش العام أجرى عمليات تفتيش غير رسمية في اثنين من المكاتب القطرية.

60- ويبين الجدول 10 عدد الشكاوي الواردة وتلك التي تحولت إلى قضايا خلال عام 2010، بالمقارنة بعام 2009.

الجدول 10: التحقيقات (2009 و2010) الشكاوي والقضايا				
2010		2009		
قضايا	شكاوي	قضايا	شكاوي	
69	17	65	122	متبقية بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2010
89	151	64	108	سجلات أثناء السنة
158	168	129	230	المجموع
55	155	60	213	انتهت أثناء السنة
103	13	69	17	متبقية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

61- ارتفع عدد الشكاوي المسجلة من 108 في 2009 إلى 151 في 2010، مما يحتمل أن يعود لكون نشرة المفتش العام في ديسمبر/كانون الأول 2009 ذكرت الموظفين بمسؤوليتهم عن الإبلاغ عن التدليس والعمل الخاطئ. وفي حين أن عدد الشكاوي شهد ارتفاعاً فإن نسبة الشكاوي التي تم تحويلها إلى تحقيقات في 2009 (64 من أصل 108، أو 59 في المائة من مجموع الشكاوي) بقيت على حالها في 2010 (89 من أصل 151، أو 56 في المائة من مجموع الشكاوي).

62- وقد بقيت على نفس المستوى الشكاوي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة وتلك المتصلة بالاستغلال الجنسي (أنظر الملحق الثاني). أما الشكاوي المتصلة بتحويل الأغذية عن وجهتها فقد انخفضت بنسبة 33 في المائة، أساساً في الحالات المبلغ عنها في غرب أفريقيا التي شهدت خسارات كبيرة عام 2009. كما شوهدت زيادة أكثر من الضعف في حالات التدليس والسرقة، مما يمكن أن يعود أيضاً إلى نشرة المفتش العام في ديسمبر/كانون الأول 2009. وقد توزعت هذه الزيادة على عدة بلدان. وارتفع عدد المسائل التي تم إبلاغ مكتب الرقابة عنها والتي تصنف في فئة الإحالات من المكاتب الأخرى والاستشارات والمعلومات من 18 إلى 33، الأمر الذي يعود في جانب منه إلى إشراك المكتب للمكاتب الإقليمية والقطرية في جمع المعلومات في حال كون الاتهامات ذات صفة عامة وتفنقر إلى أدلة محدودة. وساعد المكتب هذه المكاتب على متابعة المسائل بالصورة المناسبة.

63- ووصل مجموع الخسائر من القضايا التي خضعت للتحقيق فيها خلال عام 2010 إلى 382 458 دولار أمريكي تم استرداد 50 200 دولار أمريكي في نفس العام.

64- وفي عام 2010. عالج مكتب الرقابة 158 قضية وأصدر 53 تقريراً تخص 27 قضية مثبتة تتعلق باتهامات بإساءة تصرف الموظفين وصدرت بخصوصها توصيات تتعلق بتدابير إدارية أو تأديبية وحددت التحسينات اللازمة في النظم

التي تعاني من ضعف الضوابط وشملت حالات سوء السلوك، التديس والسرقه ومحاوله السرقه والتزوير والتحرش الجنسي والتهديدات الشفهية والاعتداء البدني والاستغلال والاعتداء الجنسي وطلب الرشوة والتلفيق والإهمال الجسيم. ويبين الجدول 11 عدد القضايا المنتهية والمتبقية والمثبتة⁽¹⁾ بنهاية عام 2010.

الجدول 11: عدد القضايا في 2010						
المنتهية	المتبقية في 2011	المثبتة	المجموع	المسجلة في 2010	المتبقية بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2010	الفئة
						المضايقة/التحرش الجنسي/إساءة استعمال السلطة
3	13	11	24	10	14	
1	5	0	5	4	1	الاستغلال الجنسي
0	2	0	2	1	1	تضارب المصلحة/ الرشوة
6	19	18	37	13	24	تحويل الأغذية عن وجهتها
3	18	4	22	18	4	أعمال التديس أخرى
3	4	2	6	4	2	التديس المالي
2	10	5	15	10	5	التديس في المشتريات
0	2	0	2	0	2	التديس في الاستحقاقات
5	8	9	17	13	4	السرقه
0	5	1	6	4	2	تكنولوجيا المعلومات
0	1	0	1	0	1	سوء إدارة
4	16	4	20	12	8	متنوعات
0	0	1	1	0	1	الانتقام/ الإبلاغ عن المخالفات
27	103	55	158	89	69	المجموع

الصومال

65- شارك مكتب الرقابة في اللجنة التوجيهية الخاصة بالصومال التي أنشأها المدير التنفيذي وقدم تعليقات منتظمة حول تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير تحقيقات عام 2009.

66- وكان مكتب الرقابة قد نظر مسبقاً في معظم الاتهامات التي وجهها فريق الرصد المعني بالصومال في تقريره الصادر في مارس/آذار 2010، وذلك في سياق تحقيقاته في 2009 ومراجعاته في 2008 و2009 وتفتيشاته في 2007. كما طلب المكتب توضيحات بخصوص معلومات منقوصة وردت من الفريق في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 دعماً لاثهامات أخرى. وفي أوائل 2011، بدأ المكتب متابعة التحقيق استندت إلى معلومات جديدة قدمها فريق الرصد المعني بالصومال والمراجع الخارجي للحسابات.

67- وإدراكاً من المكتب لأن إجراءات التشغيل الموحدة قد لا تنجح دائماً في البيئات غير الآمنة، فقد أوصى بوضع طرائق تشغيلية بديلة مشدداً على وجوب استناد أي إطار إلى تحليل التكلفة والفائدة وإلى تعريف لدرجة تحمل المخاطر

(1) تصنف قضية ما باعتبارها مثبتة إذا كان الأدلة المرجحة تقرر أن بعض الاتهامات على الأقل صحيحة.

لضمان الوعي بمخاطر العمل وتكاليفه في الظروف الخاصة. وكانت المراجعات الداخلية في بلدان أخرى قد أصدرت توصيات مماثلة. ويجري العمل على وضع هذا الإطار.

← تنفيذ توصيات التحقيقات

68- من أصل توصيات التحقيقات الثمانين الصادرة عن مكتب الرقابة خلال العام، تم تنفيذ 25 توصية بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. كما نفذ في العام نفسه كثير من التوصيات التي كانت قد قدمت في 2009. ويواصل المكتب متابعته للتوصيات المتبقية. ويتضمن الجدول 12 حالة تنفيذ توصيات التحقيقات.

الجدول 12: حالة تنفيذ توصيات التحقيقات				
المجموع	2010	2009	2008	
314	80	120	114	صدرت
210	25	88	97	نفذت في الفترة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
8	1	2	5	لم تنفذ
96	54	30	12	متبقية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

69- ويتضمن الجدول 12 توصيات تتعلق بتدابير تأديبية لا يزال 15 منها دون تنفيذ. ومن الجدير بالملاحظة أن مدير شعبة الموارد البشرية يستعرض التوصيات المتعلقة بالإجراءات التأديبية ويحدد، بالتشاور مع المستشار العام وكبار المديرين، الإجراء الذي يتخذ في هذا الشأن، ثم يقدم الموظف المقدم إلى المحكمة المطلوبة حسب الأصول.

نظرة أولية على عام 2011

70- سيواصل مكتب الرقابة في 2011 تعزيز أنشطته وعملياته الخاصة بالمراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق وكذلك دعم مختلف مبادرات تحسين الحوكمة في البرنامج.

71- وقد أجرى مكتب المراجعة الداخلية تقييماً ذاتياً في 2010 تمهيداً لاستعراض ضمان الجودة المتوخى لعام 2011. وتستند خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية في 2011 إلى تقدير للمخاطر يتعلق بالبيانات الواردة من المصادر الداخلية والخارجية واستبيانات تقدير المخاطر (بما فيها استبيان يتعلق بتكنولوجيا المعلومات) من الكيانات الخاضعة للمراجعة والمناقشات مع كبار المديرين. وقد جرى تقييم كيانات البرنامج الخاضعة للمراجعة وترتيبها من حيث درجة المخاطر العالية أو المتوسطة أو المنخفضة. وتشمل العوامل الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار المخاطر التي يتصورها كبار المديرين ونتائج المراجعات السابقة والوقت المنقضي منذ قيام المكتب بتغطية سابقة والمبادرات والعمليات الجديدة والميزانيات المقررة وعدد الموظفين ونظم المعلومات. وترمي خطة العمل إلى إجراء 33 مراجعة تغطي أساليب الاضطلاع بالأعمال وتكنولوجيا المعلومات في المقر وفي 21 من المكاتب الميدانية وتغطي نحو 70 في المائة من مخاطر البرنامج المقيمة عن طريق عمليات المراجعة.

72- وسيتم شراء برمجيات جديدة لإدارة قضايا التحقيقات والتوصيات وبرامج للتحريات تسترجع المعلومات من الحواسيب.

73- وسيجري تطوير وظيفة التحقيق لتلبية الأهداف المتمثلة في مساعدة الإدارة وتيسير المساءلة والتوصية بتدابير تروج للفعالية والكفاءة والنزاهة. وستستعرض تفتيشات عام 2011 النظم والعمليات المشتركة بين عدة مكاتب ميدانية أو وحدات في المقر تقع خارج نطاق خطة عمل المراجعة لم ترد بشأنها إلى مكتب الرقابة اتهامات بوجود عمل خاطئ. ويجري العمل على إعداد قوائم مرجعية مستكملة لمساعدة المديرين على تقدير الضوابط الداخلية.

الملحق الأول

عمليات المراجعة وتقارير المراجعة ومستويات تقييمها في 2010				
المستوى 1	التقارير المقدمة	العمل الميداني المنتهي		عملية المراجعة
	2010	2010	2009	
مرضية	✓		✓	1 أهداف الضبط لأغراض تنفيذ إطار تكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها
مرضية جزئياً	✓		✓	2 تنفيذ تكنولوجيا المعلومات ودعمها، والرصد والتقييم في مالي
مرضية جزئياً	✓		✓	3 تنفيذ تكنولوجيا المعلومات ودعمها، والرصد والتقييم في غانا
مرضية جزئياً	✓		✓	4 أنشطة شراء الأغذية
مرضية جزئياً	✓		✓	5 عمليات البرنامج في تشاد
غير مرضية	✓		✓	6 عمليات البرنامج في الصومال
مرضية جزئياً	✓		✓	7 استعراض محدود للكشوف المالية المؤقتة بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2009
مرضية	✓		✓	8 عمليات البرنامج في موزامبيق
غير مرضية	✓		✓	9 عمليات البرنامج في السودان (مكتب تنسيق جنوب السودان)
مرضية جزئياً	✓		✓	10 عمليات البرنامج في ملاوي
مرضية جزئياً	✓		✓	11 المسائل المؤسسية، ملاوي وموزامبيق
غير متوفر	✓	✓		12 تقدير المخاطر قبل المراجعة، لاستجابة البرنامج لزلزال هايتي
مرضية جزئياً	✓	✓		13 عمليات البرنامج وعمليات الموانئ (السودان وكينيا وإثيوبيا/جيبوتي)
مرضية جزئياً	✓	✓		14 شراء المواد غير الغذائية
مرضية	✓	✓		15 عملية خاصة: إصلاح الطرق في خطوط النقل الأساسية في السودان
مرضية جزئياً	✓	✓		16 مبادرة النقد والفسانم
مرضية جزئياً	✓	✓		17 عمليات البرنامج في ليبيريا
مرضية جزئياً	✓	✓		18 عمليات البرنامج في هايتي
مرضية جزئياً	✓	✓		19 مكتب المدير التنفيذي
مرضية جزئياً	✓	✓		20 عمليات البرنامج في أوغندا
مرضية	✓	✓		21 عمليات البرنامج في جورجيا
مرضية جزئياً	✓	✓		22 عمليات البرنامج في العراق
مرضية جزئياً	✓	✓		23 ما بعد تنفيذ نظام ونغز 2
مرضية	✓	✓		24 عمليات البرنامج في مالي
مرضية	✓	✓		25 عمليات البرنامج في موريتانيا
مرضية	✓	✓		26 عمليات البرنامج في اليمن
مرضية جزئياً	✓	✓		27 عمليات البرنامج في بنغلاديش
غير مرضية	✓	✓		28 عمليات البرنامج في أفغانستان
مرضية	✓	✓		29 عمليات البرنامج في غامبيا
مرضية جزئياً	✓	✓		30 استعراض محدود للكشوف المالية المؤقتة بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2010
غير مرضية	✓	✓		31 عمليات البرنامج في بوروندي
		✓		32 وظيفة التأمين
		✓		33 عمليات البرنامج في بنن
		✓		34 عمليات البرنامج في السودان (دارفور)
		✓		35 النقل البحري
	31	24	11	المجموع

ملاحظة: تقارير المراجعة المظلة باللون الرمادي متاحة للأعضاء بناء على الطلب بموجب سياسة إعلان تقارير المراجعة الداخلية للدول الأعضاء

الملحق الثاني

الشكاوى والقضايا				
2010		2009		الفئة
قضايا	شكاوي	قضايا	شكاوي	
10	16	9	13	المضايقة/التحرش الجنسي/إساءة استعمال السلطة
4	3	0	2	الاستغلال الجنسي
1	1	1	0	تضارب المصلحة/ الرشوة
13	18	20	27	تحويل الأغذية عن وجهتها
4	4	4	4	التدليس المالي
10	12	5	5	التدليس في المشتريات
0	0	2	2	التدليس في الاستحقاقات
18	20	5	7	أعمال التدليس أخرى
13	15	4	5	السرقه
4	7	3	7	تكنولوجيا المعلومات
0	0	1	1	سوء الإدارة
12	22	9	16	متنوعات
0	0	1	1	الانتقام/ الإبلاغ عن المخالفات
0	13	0	10	المشاورات/المعلومات
0	20	0	8	الإحالات
89	151	64	108	المجموع